رئيس مجلس محافظة كربلاء: المياه الجوفية وقلة التخصيصات وغياب خبرة المقاولين من أهم أسباب عرقلة مشاريع الاعمار

كربلاء / المدى
تصوير / علي خلف

يبين احصاء سجلات مجلس اعمار محافظة كربلاء إن عدد المشاريع التي منحت إلى كربلاء لكي تنفذ بلغت أكثر من ١٢٠ مشروعاً وبكلف إجمالية بلغت ٩٣ مليار دينار.

هذا الرقم الكبير الذي لم تشهد له كربلاء مثيلا له من قبل يجعل من مواطني هذه المدينة يتطلعون بعيون مليئة بالتفاؤل وهم يقرأون مثل هذه الأرقام على صفحات الصحف حين يصرح بها المسؤولون في لقاءاتهم الصحفية.

ومنذ الشهر السادس من العام الماضي الذي شهد أول مرة حملة اعمار واسعة بعد أن كانت كل حملات الاعمار التي جرت في السنوات الثلاث التي حلت بعد سقوط النظام والتي كانت تجري عن طريق قوات متعددة الجنسية والدول المانحة ومنظمات خيرية دولية وكانت تنفذ وفق معايير ذر الرماد في العيون حتى أطلق عليها مشاريع (صبغ الجدران) لان أكثر هذه المشاريع إذا لم يكن جميعها لم يعد لها وجود من اعمار المدارس وترتيب الأرصفة وتعبيد الطرق وإقامة الحدائق وغيرها من المشاريع.

ولكن السؤال الذي يبقى عالقا في أذهان المواطنين هو متى نرى كربلاء وقد رمت ثوب ماضيها وارتدت ثوبا جديدا يجذب الناظر إليها وهي التي تعيش على واحة من القدسية التي جعلها محط أنظار العالم الإسلامي حين يقصدونها فتكتنز محالها وقبابها بأموال الزوار؟

الغبار الطائر

الشيء الذي يراه المواطنون في كربلاء إن أتربة الشوارع أخذت تزيح نعاسها القديم وبدأت تتطاير في سماوات النهار جراء فعل الشفلات والحادلات والعمال الذين يحفرون في كل مكان من اجل أن تنفذ مشاريع ما تحت الأرض..هذه الحقيقة يقول عنها رئيس مجلس المحافظة بالوكالة عبد العال الياسري..إن كربلاء تشهد حاليا نهضة اعمارية إذا جاز التعبير..ويضيف ولكن المشكلة في الاعمار إن كربلاء لا تشبه المدن الأخرى لأنها أهملت سنوات طويلة وبات ما تحت أرضها من مياه جوفية هو المعرقل الأساس لأي مشروع فوق الأرض..ويشير..لا ينفع أن نعبد شارعا أو نرصف رصيفا أو ننفذ مشروعا كمدينة العاب أو أي مشروع آخر إذا لم نحل مشكلة المجاري التي هي الفيصل في الاعمار القادم..ويبين الياسري..كربلاء تسبح على بحيرة بل بحر من المياه الجوفية نتيجة لارتفاع بحيرة الرزازة الى أعلى من سطح كربلاء بأكثر من ٣٠م وهذا يؤدي إلى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية في كل مكان من ارض كربلاء..ويتابع..قد لا يرى المواطن شيئا فوق الأرض يسر ناظريه ولكنه بالتأكيد يرى حملات الاعمار وأكوام الأتربة التي تسببها الشفلات والعمال..وهذه كلها من اجل أن تكون أرضية الاعمار ما فوق الأرض صلبة إذا ما منحت كربلاء مبالغ أكثر مما هو مقرر لها لأنها تختلف عن المحافظات الاخرى في هذه الناحية لان المحافظات الأخرى نفذت مشاريع ما فوق الأرض ونحن ننفذ مشاريع ما تحت الأرض وهذا هو الفرق الذي نريده لمدينتنا المقدسة.

المعوقات والمياه الجوفية

لا تكاد تمر في شارع إلا ووجدت مشروعا ينفذ وبجانبه عمال وشفلات وأنابيب بلاستيكية تنتظر أن تدفن مع نظيراتها تحت الأرض..ويشير الياسري إلى إن حملة الاعمار ما تحت الأرض لا تشمل فقط المجاري بل شبكات الماء أيضا لان اغلب الأحياء السكنية في كربلاء تشكو عدم وجود مثل هذه الشبكات وان وجدت فهي قديمة أكلها الصدأ وعششت في داخلها اليرقات والترسبات التي تحيل الماء الصالح للشرب الذي تضخه محطات الى ماء غير صالح للشرب.

ولكن هل مثل هذه الحملات تقنع المواطن الذي يريد أن يمشي في شوارع نظيفة لا تتأثر بالمطر ولا تتحول إلى مستنقعات وأوحال يصعب السير فوقها؟المواطن لديه مشكلة مع المشاريع التي تأخذ وقتا طويلا في تنفيذها وهو يرى أن المشروع الواحد يأخذ شهوراً طويلة؟

يقول الياسري..هذه ليست مشكلة المجلس أو لجان الاعمار بل هي مشكلة تواجه كل محافظات العراق.. ويوضح..بعض المشاريع تتوقف عن العمل لعدة أسباب.. منها: عدم تسلم الأموال المخصصة من وزارة المالية مما يعني أن المقاول سيتأخر لأنه لم يتسلم مبالغه في الدفعة الثانية إذا ما عرفنا إن بعضهم تأخر في تسلم مبالغه من الدفعة الأولى..ويضيف..السبب الثاني هو إن بعض المشاريع تمر بأراض خاصة يمتلكها مواطنون كأن تكون دورا سكنية أو أراضي زراعية مما يؤدي إلى تعطيل المشروع حتى تحل هذه المشكلة ما بين الدولة والمالك وهذه تأخذ وقتا طويلا..السبب الثالث إن بعض الدوائر التي تقوم بالتخطيط لمشاريعها لا تمتلك الحس الفني والهندسي أو لا يوجد لديها معرفة تخطيطية بما سينفذ وهذا ناتج عن قلة الخبرة وغياب العمل المستمر لسنين طويلة .. السبب الرابع هو حصول معرقلات في أثناء تنفيذ المشروع من مثل وجود بحيرة من المياه الجوفية في مكان المشروع وبالتالي يحصل تأخير يتحمله المقاول لأنه بحاجة إلى آلات ووقت لسحب المياه الجوفية ومن ثم الاستمرار بالتنفيذ.

المقاولون والنزاهة والأمر الواقع

ولكن المواطن في الطرف الآخر وهو المعني في النهاية بهذه المشاريع يقول إن عملية التنفيذ لا تجري وفق المواصفات الهندسية والفنية لان اغلب من يقوم بهذه المشاريع هم مقاولون وشركات لا يهمها سوى الربح .. ويضيف المواطنون..أنهم يرون بعض العمال وهم يسرعون بمد الأنابيب بطريقة بدائية وتحت المياه الجوفية وخاصة أنابيب شبكة الماء الصالح للشرب..ويؤكدون إن اغلب المقاولين لا يتمتعون بالنزاهة أو الإدراك لما هم ينفذونه وكأنهم يعلمون إن لا احد يحاسبهم والمهم هو تنفيذ المشروع بأية طريقة كانت.

يجيب رئيس المجلس..على هذه الملاحظات ربما في هذا الكلام الذي يطلقه المواطن فيه جانب من الصحة ولكن ليس كله..هذا الكلام ينطبق على المشاريع التي كانت تقوم به قوات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية التي لا تعرف شيئا عن طبيعة الأرض في كربلاء وكان همها هو تنفيذ المشاريع على أساس أنها من أموالهم الخاصة وكانت تحت إشرافهم..أما الآن فان هذه المشاريع التي بدأنا بتنفيذها العام الماضي فهي تحت إشرافنا..بل يتساءل الياسري..هل نحن راضون عن طرق التنفيذ كلها؟ويجيب..السبب يعود إلى عدة أشياء من أهمها..هو غياب عامل التنافس بين الشركات أو المقاولين لقلة عددها وعددهم وهناك مشاريع نعلن عن مناقصاتها ولا احد يتقدم أو يتقدم مقاول أو مقاولان أو شركة أو شركتان مما يجعلنا مضطرين إلى منح أحداهما مناقصة المشروع..السبب الآخر هو الوضع الأمني الذي يتسبب بالكثير من المعرقلات المتصلة بحملة الاعمار..نعم كربلاء آمنة ولكن المواد الأولية الداخلة في المشاريع مستوردة أو انه يجب جلبها من بغداد أو طريق ساخن فيه إرهابيون وهذا ما يأخذ وقتا طويلا..السبب الرابع يقول الياسري هو امتناع الشركات العالمية عن الدخول في تنفيذ مشاريع في العراق حتى لو كانت في المحافظات الآمنة خاصة بعد اختطاف عدد من الأجانب إضافة إلى إن قانون الاستثمار لم يفعل بعد ولم يسل لعاب الشركات العالمية المهمة له.

ويؤكد الياسري..أما بخصوص المقاولين غير الجيدين فهذا الأمر انتهى مفعوله منذ أن أصبحنا نحن المسؤولين عن حملة الاعمار والأموال بيدنا وليست هناك جهة أخرى كما كان حاصلا من قبل ولذلك أدرجنا الكثير من الشركات والمقاولين في القائمة السوداء وخاصة الذين نفذوا مشاريع غير مطابقة للمواصفات الهندسية وهذا سبيلنا الوحيد.

بمناسبة بدء الاستعدادات للاحتفال بيوبيلها الذهبي:

رئيس جامعة بغداد (للمدى):

العلوم الالكترونية تقربنا من الجامعات العالمية المتطورة

بغداد / شاكر الميام

جامعة بغداد.. ذلك الصرح العلمي الشامخ الذي قدم للعراق وللانسانية اعلاما ما تزال اسماؤهم تطرز صفحات الكتب والبحوث الرصينة والمجلات العلمية والمعرفية والادبية والتأريخية ، من خلال منجزات ابداعية متفردة وباهرة في شتى صنوف العلوم والمعارف ، فمن ينسى علماء مثل (عبد الجبار عبد الله وعلي جواد الطاهر ومصطفى جواد والمخزومي وحسين امين وحسين علي محفوظ واحمد سوسه وعلي الوردي وطه باقر وهادي العلوي) وغيرهم من الافذاذ الذين ما بخلوا يوما بعطائهم في مختلف الاختصاصات العلمية.

(ام الجامعات العراقية) تدلف هذه الايام عتبة العقد السادس من عمرها ، اذ تأسست في عام ١٩٥٧، ترى.. كيف هي الان؟ ما وضعها العلمي ودورها في الظروف الراهنة؟

وبمناسبة بدء الاستعدادات للاحتفاء بيوبيلها الذهبي ، وللتعرف على مراحل نشأتها وتطورها وواقعها الراهن (المدى) التقت رئيسها الاستاذ الدكتور (موسى الموسوي) ، وكان معه هذا الحوار الشائق:

❖ بعد مضي نصف قرن من الزمان، كيف تجد جامعة بغداد الان؟

- الموسوي : يعلم الجميع بان جامعتنا هي من الجامعات الرصينة والكبيرة، ولها تأريخ معروف وزاخر على الصعيدين الاقليمي والدولي، وخريجوها محط تقدير واحترام جميع الذين الموا واحاطوا بهذا التاريخ، مرت الجامعة بمراحل مختلفة، في البداية كانت نواتها كلية الحقوق التي انشئت عام ١٩٠٨، وتوالت عليها السنون بين مد وجزر، وبعد مضي كل هذا الزمن، لا يسعني الا ان اقول : بان تغييرات واضحة قد حصلت على الجامعة وخاصة بعد ٩ /٤ / ٢٠٠٣، ولا بد من الاعتراف بانه لولا الاوضاع الامنية المتردية والظروف التي يمر بها العراق في الوقت الراهن، لاصبح حالها على غير ما هو عليه الان، ففيها خيرة الاساتذة والتدريسيين الذين بسبب تداعيات الوضع الامني السيئ، اثروا الهجرة على البقاء تحت ضغط الخوف والتهديد والاغتيال، ومنهم من طلب الاحالة على التقاعد. ان الوقت الذي تبدد منذ سقوط النظام السابق وحتى الان كان يجب ان نستنفده في تطوير العملية التعليمية والبحثية وتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية مع دول العالم المختلفة، الا اننا استغرقناه في كيفية الحفاظ على امن الطلبة والكليات والتدريسيين والمنتسبين، وعلى كيفية تسوير الابنية والمؤسسات التعليمية بغية تأمين الحماية للجميع، كل هذا الوقت هو زمن ضائع ويعد خسارة لمسيرة التعليم العالي عموما، فضلا عن الاموال المخصصة من الدولة لتحسين الواقع العلمي، ومع كل هذه الظروف المعقدة والمتشابكة، فان مقارنة المستوى العلمي للجامعة قبل سقوط النظام السابق وبعده تظهر ان هناك تحسنا ملموسا، لا اغالي اذا قلت كبيرا، الا ان الظروف الراهنة تحجبه وتمنعه من ان يبرز للسطح كي يطلع عليه المعنيون والمختصون بالشان الاكاديمي ووسائل الاعلام المختلفة التي ابدت قصوراً بينا في تقديمه للمجتمع العراقي.

ولا يخفى على المتتبع لمسيرة التعليم العالي في العراق، بان هناك هوة واسعة كانت تحول دون تواصلنا مع جامعات الدول المتقدمة وفي مختلف المجالات التعليمية والبحثية، لذلك كان اهتمامنا منصبا على كيفية تقليصها، وعليه فقد تركزت جهودنا خلال السنوات القليلة المنصرمة على هذا الجانب الذي يمثل هاجسنا الدائم واستطعنا الاقتراب منه بخطوات كبيرة وسريعة وعلى سبيل المثال كان في السابق من الصعوبة بمكان الحصول على المصادر العلمية لاسباب عديدة منها الحصار العلمي الذي كان مفروضا على العراق ومنع سفر الاكاديميين، اما الان فان الامر مختلف تماما، فلدينا المكتبة الالكترونية الافتراضية والتي تضم عشرات الالاف من المصادر وفي جميع الاختصاصات وهي اليوم تحت تصرف الاساتذة وطلبة الدراسات العليا، شيء اخر جعلنا نقترب اكثر من حدود الجامعات العالمية المتطورة، ذلكم هو ما يسمى (ببوابة العلوم الالكترونية) التي دخلت حديثا الى منظومات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وان من حسن حظ جامعتنا ان تنال نصيبها من الحداثة العلمية، وعلى وفق هذه الطريقة، وخاصة عندما انشغل العالم بانفلونزا الطيور كانت لنا اسهامات حقيقية في هذا الاطار، واجرينا عدة محاضرات القاها عدد من اساتذة الجامعات العالمية، وكان المتلقون من كلية الطب البيطري ووزارتي الزراعة والصحة، ومن جامعتنا ايضا، كلهم كانوا يستمعون إليها في ان واحد، ويدونون كل ما هو جديد حول هذا الداء سواء في المعالجة ام في الوقاية.

وفي جانب اخر، تم استحداث مراكز للانترنيت في معظم كليات الجامعة، وهي الان تقدم خدماتها للاساتذة والباحثين والطلبة مجانا، ونحن نسعى لانهاء الروتين الذي طبع سياقات الجامعة بطابعه، وكذلك الطرق التقليدية بالتدريس، ونؤسس لوسائل ومناهج وطرق تتسم بالحداثة، وتطوير الادوات المستعملة بالتدريس، وقد نفذنا هذا في عدد من الكليات وخاصة ما يطلق عليه العرض بطريقة (POWER POINT) وكذلك (PRESENTATION BY COMPUTER)، فيما كان هذا في الماضي من المواضيع الصعبة والشائكة، فضلا عن التوسع الهائل الذي حدث في الجامعة، اذ تشتمل في الوقت الحاضر على ٢٤ كلية، و١٠ مراكز بحثية، و٥ معاهد للدراسات العليا، في حين يبلغ عدد طلبتها قرابة ٧٠ الف طالب وطالبة في الدراسات الاولية، و ١٠ الاف في الدراسات العليا. ويمضي الموسوي في حديثه قائلاً : الاحداث التي عصفت بالعراق قد تسببت في عرقلة مسيرتها العلمية، الا انها لم تتوقف في اية مرحلة من المراحل التي شابها العنف والاعمال الارهابية، والدليل ان طلبتها قد نظموا تظاهرة ذات يوم مطالبين باستمرار الدوام وزيادة عدد ساعاته واستغلال الزمن المتاح لهم بدلا من ان يخسروه، وهذا شاهد اخر على ان العراقي ينزع دوما الى التطور والتقدم وتحصيل العلم والمعرفة . هذا هو واقع جامعة بغداد بعد نصف قرن من عمرها المديد، ويضيف الموسوي قائلا : كان وما يزال مطمحنا ان تكون بمستوى اعلى مما هي عليه الان. ولا بد من الاعتراف بان خطواتنا على طريق التطور والارتقاء لا تزال بطيئة ولكننا نحقق نتائج جيدة وملموسة على هذا الطريق.

(المدى) : كيف يجد رئيس الجامعة مستوى الطلبة الحاليين مقارنة بمستوى خريجي عقد الخمسينيات والستينيات لا سيما ان اسماء عديدة قد لمعت في تلك الحقبة؟ فيما لم يبرز احد بذات المستوى العلمي منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الان؟

(الموسوي) : هذا صحيح جدا، ويعود لسببين رئيسيين، اولهما، تزايد اعداد الطلبة المستمر، لقد كان عدد طلبة الشعبة الواحدة في ذلك الوقت لا يتعدى الـ ٢٠ طالباً، وبالنتيجة فان الاستاذ يجد متسعا من الوقت لاغناء محاضرته، اما الان فان عدد طلاب الشعبة اكثر من ٥٠ طالبا، فكيف به اذا استدعى الامر جمع شعبتين او اكثر في قاعة واحدة؟ في هذه الحالة، فان كلا من الاستاذ والطالب سيكونان في وضع لا يحسدان عليه.

سابقا كان للاستاذ فرصة لمتابعة طلبته ألـ ١٥ او الـ ٢٠ ويقرأ تقاريرهم وبحوثهم وإبداء رأيه فيها وتدوين ملاحظاته وتعليماته، اما اليوم، فيتعذر عليه فعل ذلك لا سيما ان الزمن المخصص للمحاضرة هو نفسه لم يتغير عما كان عليه في السابق، اما السبب الثاني، فيتلخص بمستوى الطالب العلمي خلال دراسته في المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية، وكما هو معلوم، كانت المرحلة الاعدادية محددة بسنتين دراسيتين، اي الى الصف الخامس الاعدادي، وكان المستوى العلمي للطلبة المتخرجين منها عالياً جدا، حتى ان بعضهم كانوا على رأس ادارات بعض المؤسسات الرسمية، بعد هذا تغيرت انماط وطرائق التعليم واصبحت على التلقين فقط، وفي مراحلها الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية).

(المدى) : اين تضع موقع جامعة بغداد بين جامعات الدول الاقليمية والعالمية؟

(الموسوي): كنا نتصور بعد الاحداث التي احاقت بالعراق، باننا صرنا بعيدين جدا عن جامعات دول الجوار والجامعات العربية، ولكن، وبعد سقوط النظام السابق، اتيحت لنا فرص عديدة للاطلاع على المناهج وطرق التدريس في تلك الجامعات، لا سيما ان جامعتنا عضو رئيس في اتحاد الجامعات العربية، ترسخت لدينا القناعة بان هذا البعد بسيط جدا ولا يشكل بونا شاسعا لا يمكن ادراكه، لان الاساس الرصين لطلبة جامعتنا استطاع ان يغطي على ما فقدناه في زمن الحصار، ومن منبر (المدى)، اقول وبلا تردد وبثقة عالية : ان مستوى جامعة بغداد لا يقل عن مستوى الجامعات العربية المعترف برصانتها، وليس الجامعات المستحدثة.

(المدى) : وماذا عن التوأمة مع الجامعات الغربية؟

(الموسوي): جرى تداول هذا الموضوع بعد ٩ /٤ / ٢٠٠٣، وخاصة عندما بدأت بعض الجامعات الاوروبية بتقديم عروض للتوأمة مع عدد من الجامعات العراقية، والتوأمة تعني سد النقص الموجود في جامعة ما من جامعة اخرى وبالعكس، وحتى الان لا يزال الموضوع على طاولة البحث ولم يتحقق منه سوى النزر القليل، وجامعتنا لم تتوأم حتى هذه اللحظة مع اية جامعة اوروبية، لشعورنا بان رصانتها العلمية المعروفة لدى الداني والقاصي والمعترف بها بين الاوساط العلمية والاكاديمية العربية والاجنبية ليس فيها من النقص ما يوجب ذلك، والتوأمة ترجمناها بشكل حداثوي وعلمي من خلال اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي والبحثي مع جامعات عربية وعالمية مشهورة بعلميتها، واشير هنا الى ان تفصيلات مهمة لبرامج كثيرة قد تعثرت بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة في العراق.

(المدى): فلسفة التعليم العالي في كل دول العالم تقوم على تلبية حاجات المجتمع، الا يرى بان هذا العدد الكبير من طلبة الدراسات العليا يشكل عبئا يثقل كاهل الجامعة؟

(الموسوي): بسبب سعة الجامعة وتأريخها الطويل فقد وضعنا خطة للقبول في الدراسات الاولية، واخرى للدراسات العليا بعد ان نحدد حاجتنا لهاتين الدراستين، وفي مختلف كليات ومعاهد واقسام الجامعة وبحسب الطاقات الاستيعابية لها، اما هل البلد هو بحاجة الى هذه الاعداد ام لا؟ هذا ليس من مسؤولية الجامعة، بل هناك جهات تخطيطية رسمية مناط بها تقدير الحاجة الفعليةوهناك مسألة بحاجة الى اعادة نظر، وهي ان تلك الجهات المسؤولة في وزارة التخطيط لا تشرك الجامعة في مشاريعها او في وضع الخطط المطلوب تنفيذها، وهذا مع شديد الاسف يؤدي الى ارباك في اليات التنفيذ.

(المدى) : كيف تجري الان الترقيات العلمية في جامعة بغداد؟ وهل هناك اعتبارات غير علمية تؤثر فيها؟

(الموسوي) : الترقيات العلمية محكومة بقانون وتعليمات وضوابط، منها تقديم عدد من البحوث تتحدد بموجب مرحلة الترقية وكذلك نوعية البحث، واشير الى ان بحوث درجة الاستاذية هي الوحيدة التي ترسل الى خارج العراق ونستأنس برأي خبير اجنبي واحد حولها لتقييمها ولجميع الاختصاصات، وبعد التقييم يحق للمتقدم نشرها، وبعد ذلك تعتمد الترقية وعلى وفق توصيات اللجان المختصة في كل كلية. اما ما يشاع من ان الترقيات تتم لاعتبارات غير علمية فلاصحة لذلك على الاطلاق ، ولكن ربما تكون بعض البحوث غير رصينة فيطالب اصحابها بتقديم بحوث بديلة وهذا قطعا يستلزم وقتا طويلا.

(المدى) : وماذا عن البعثات الدراسية؟

(الموسوي) : هذا الموضوع يقع ضمن صلاحيات الوزارة وتحديدا دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، لانه يشمل من هو في الجامعة او في خارجها الا ان الوزارة وفي الاونة الاخيرة حددت حصصا لجامعات المحافظات كافة ولم تخصص حصة لجامعة بغداد.

(المدى): هل يلبي قانون الخدمة الجامعية الجديد طموحات وتطلعات اساتذة وتدريسيي الجامعات؟

(الموسوي): اقر هذا القانون قبل سنة ونصف وتم تطبيقه من خلال زيادة رواتب ومخصصات الاساتذة، بينما هناك فقرات اخرى لم يجر تطبيقها وتنفيذها حتى هذه اللحظة، اما مشروع تعديله فلا يزال مطروحا امام مجلس النواب بغية اقراره عليه، ويتضمن امتيازات اخرى للاساتذة وقد اخذ القانون المقترح بنظر الاعتبار الجانب الحياتي والاجتماعي للاستاذ، وان مرتبه يجب ان يؤمن كفايته المعيشية، كان هذا قبل سنة ونصف، واليوم وقد تغيرت انماط الحياة ومتطلباتها، اصبح راتب الاستاذ ازاء هذه المتغيرات في مهب الريح، وخاصة بعد حوادث التهجير القسري التي تعرض لها معظم التدريسيين مما اضطرهم الى ترك منازلهم واستئجار مساكن اخرى فضلا عن انهم على قدر من التواضع مما يجعلهم يرضون بما يوفر لهم مستوى كريماً من العيش، والا سنخسر مرة اخرى الكثير من الكفاءات العلمية والملاكات التدريسية. نحن موعودون في هذا العام بزيادة ميزانية الجامعة، وفي الاونة الاخيرة وردتنا اشارات بان مجلس الوزراء قد رصد مبالغ لانشاء شقق سكنية قريبة من الحرم الجامعي في خطوة لتنفيذ احد المتطلبات الامنية، وقد شكلت الوزارة لجنة خاصة لاختيار مواقع هذه الشقق ومن ثم رفعها الى وزارة الاسكان والاعمار لغرض المصادقة عليها واحالتها الشركات المختصة بعد اعداد التصاميم المطلوبة، ومدة الانجاز ستتراوح ما بين ستة اشهر الى سنة.

(المدى) : في لقاء للمدى مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي اكد فيه تخصيص ٧ مليارات دينار لصيانة وتحديث الاقسام الداخلية في كل جامعات العراق، كم حصة جامعة بغداد من هذه الاموال؟

(الموسوي) : حتى الان لم نحصل على اي شيء من تخصيصات موازنة عام ٢٠٠٧، ولكن وفي نهاية العام الماضي حصلنا على مبالغ لاستئجار احد المباني بغية ضمها للاقسام الداخلية ولدى الجامعة الان ١٣ مجمعا مخصصا للاقسام الداخلية موزعة على عموم مساحة بغداد، بعضها يقع في مناطق ساخنة مما استدعى اخلاءها، اما بخصوص وضعها، فأستطيع ان اصفه بالمقبول ولكن ليس بمستوى الطموح، او انه بمستوى ما موجود في جامعات الدول المتقدمة، وهدفنا ان نصل بها الى مستويات الجامعات الاجنبية، ويضيف الموسوي قائلا : على طلبتنا الاعزاء الايفاء بالتزاماتهم ازاء اقسامهم لانها وجدت واعدت لهم ولتأمين راحتهم والسكن اللائق بهم لذا فمن الواجب عدم الاضرار بها والعبث بموجوداتها وادامتها وبما يضمن صلاحيتها لمن يسكنها من بعدهم والابتعاد عن اللاابالية لكونها تعد من الاموال العامة التي لا يجوز الحاق الاضراربها من الناحيتين القانونية والشرعية.